



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» يواصل ارتفاعه إلى 75,5 دولاراً

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 86 سنتاً ليبلغ 75,52 دولاراً بزيادة 1، وفقاً للسعر اللين أسمن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، انخفضت أسعار النفط خلال تداولات أمس بفعل توقعات بأن منظمة أوبك قد تزيد الإنتاج ما لقي بظلاله على الأسواق على الرغم من الدعم الذي تلقاه السوق من المخاطر الجيوسياسية. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 75 سنتاً أو 0,5 ٪ إلى 79,20 دولاراً للبرميل بعد أن قفزت 35 سنتاً أمس الأول. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 21 سنتاً أو 0,3 ٪ إلى 71,99 دولاراً للبرميل بعدما قفزت الثلاثاء الماضي إلى 72,83 دولاراً وهو أعلى مستوى لها منذ نوفمبر 2014.

«مارمور»: بسبب ازدهام القطاع المصرفي ومحدودية عدداً للسكان

اندماج البنوك الكويتية.. خطوة منطوية

للغاية، بالنظر إلى محدودية عدد السكان. وهو الأمر الذي يجعل من عمليات الدمج خطوة منطوية، خاصة أن العديد من البنوك تفتقر إلى حجم الأعمال الكافي. ويوجد 12 بنكاً اجنابياً في الكويت، بالإضافة إلى 10 بنوك تتخذ من العاصمة مقراً رئيسياً لأعمالها. وقد أوضحت البيئة المشجعة على الدمج بين الكيانات المصرفية أقوى الآن مما كانت عليه منذ عقد مضى. وأوضح تقرير مرمور أن سلسلة القيمة المصرفية التقليدية تنطوي بالضرورة على أنشطة من قبيل تلقي المدخرات، وتقديم القروض، وتسهيلات السداد. وفي سلسلة القيمة هذه، يكون الأكثر عرضة لخطر الاختلال هو نموذج السداد، نظراً لأنه الأقل كثافة لرأس المال والأكثر كثافة من الناحية التقنية. وفي حين صارت أصبحت تقنية (البلوك تشين) والعملات الرقمية منافسين رئيسيين للأعمال المصرفية التقليدية، إلا أنه يوسع البنوك المحلية منافستها، إما من خلال التحسن في الأوامر اللاحقة. ويبدو مشهد القطاع المصرفي في الكويت مزدهماً

البنوك الكويتية في القطاع العقاري، سواء كان دوراً مباشراً أو غير مباشر (بتمثل في القروض الشخصية للأفراد). ففي حين بلغت نسبة الإقراض مجتمعة إلى قطاع العقارات والقروض الشخصية ذات الصلة حوالي 33٪ في العام 2008، فإنها تصل الآن إلى 53٪. ومن المتوقع أن تشهد تكلفة مخاطر البنك ارتفاعاً خلال عام 2018، بسبب اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 والحجم الكبير من القروض المعاد هيكلتها والمتعثر في الميزانيات العمومية للبنوك. ومع ذلك، فإن الخصائص العامة التي تراكت لدى البنوك الكويتية على مر السنين تساعد على الانتقال السلس إلى تنفيذ معيار المحاسبة الجديد. جدير بالذكر أن تباطؤ النشاط الاقتصادي في السنوات الثلاث الماضية أدى إلى زيادة طفيفة في كم القروض المتعثرة خلال عام 2017، إلا أنه من المتوقع أن تستقر نسبة القروض المتعثرة في عام 2018 وأن تتحسن في الأوامر اللاحقة. ويبدو مشهد القطاع المصرفي في الكويت مزدهماً



إزاء تمويل المخاطر بسبب نطاق التسعير الذي يفرضه بنك الكويت المركزي على المدى القصير والطويل. وأضاف التقرير أنه من الأوجه المهمة الأخرى، دور

البنوك قادرة على الهيمنة على المشاريع منخفضة المخاطر، وبالتالي يتسنى لها أن تملأ أسعاريها. إلا أن البنوك المتوسطة والصغيرة سيكون لها دور أكبر من

4. نمو متوقعاً

لمحفظة القروض

في 2019/2018

53. نسبة الإقراض

مجتمعة إلى قطاع

العقارات والقروض

الشخصية



توقعات ارتفاع

تكلفة مخاطر

البنوك بسبب

اعتماد معيار

«9 IFRS»

ذكر تقرير لشركة مرمور مينا إنتلجنس، وهي شركة أبحاث تابعة للمركز المالي الكويتي (المركز)، أن البنوك الكويتية أصبحت أمام نقطة تحول، فبعد سنوات من ضعف الأداء مقارنة بنظرائها في دول مجلس التعاون الخليجي، شهدت الفترة الأخيرة تحولات إيجابية عديدة تنبئ بتبدل المنحنى نحو الصعود وسط مؤشرات إيجابية، حيث أصبح هناك وفرة في السيولة النقدية، وتحسن لاف في جودة الأصول.

وذكر التقرير الذي أصدرته مرمور بعنوان «القطاع المصرفي الكويتي في عام 2018»، أنه على الرغم من أن زيادة أسعار الفائدة تؤدي إلى تزايد تكلفة التمويل من خلال زيادة معدلات الفائدة المدفوعة على الودائع، إلا أن الحصة الكبيرة للودائع غير المدفوعة الأجر تمثل دعماً لا يستهان به. وكان نمو محفظة القروض ضعيفاً في الماضي، حيث بلغ 2,8٪، ولكن من المتوقع أن يقرب من 4٪ في العام 2019/2018 على خلفية نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتزايد الاستثمار في البنية التحتية. ومع ذلك، ستستفيد البنوك الأكبر حجماً

في عقد يمتد لـ 3 سنوات لدراسة خيارات التمويل المثلى للمؤسسة

«مؤسسة البترول» تستعين

بـ «الوطني للاستثمار» لتمويل المشاريع المليارية

التقييم الأولي للمنشآت المرخصة 50 مليون دينار

أراضٍ مماثلة للمواطنين المتضررين

من «السكك الحديدية»



المتخصصة قبل حلول نهاية العام الحالي، وفقاً لما سبق أن أعلنته السلطات المختصة. وصرح عضو مجلس الإدارة في الهيئة العامة للطرق والنقل البري محمد سعود الهدي في وقت سابق أن تكلفة المرحلة الأولى من خطط السكك الحديدية، التي تشمل على وحدات لنقل الركاب والبضائع، تبلغ حوالي 900 مليون دينار، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيلها بحلول عام 2023. وأنسجماً مع الخطة السابقة وبناء على الهيكل العزري بقانون المشتريات ومقاولين وممولين خلال العام المقبل، في حين سيتم طرح حزمة الأعمال الخاصة ببناء الخطوط والإشارات والمسارات والأنظمة في وقت لاحق. ولايزال يتعين على هيئة مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص إصدار طلب استئجار المقترحات الاستثمارية لعقد مشروع سكة الحديد الوطنية، التي من دونها لا يتوقع تعيين الشركات

المتعلقة في هذا الشأن بين 40 و50 مليون دينار. وأشارت المصادر إلى أن ملف تعويضات المواطنين يعتبر العقبة الأخيرة التي كانت تواجه مشروع الكويت لمشروع السكك الحديدية في دول مجلس التعاون الخليجي، موضحة أن عملية دفع التعويضات تتطلب موافقة مجلس الوزراء قبل المضي في تنفيذها. وكانت مجلة ميد ذكرت في عدد سابق صدر في مارس الماضي أن ترسية المرحلة الأولى من مشروع السكك الحديدية ستكون من خلال كونسورتيوم يتألف من مطورين ومقاولين وممولين خلال العام المقبل، في حين سيتم طرح حزمة الأعمال الخاصة ببناء الخطوط والإشارات والمسارات والأنظمة في وقت لاحق. ولايزال يتعين على هيئة مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص إصدار طلب استئجار المقترحات الاستثمارية لعقد مشروع سكة الحديد الوطنية، التي من دونها لا يتوقع تعيين الشركات

«المالية» أنهت ملف تعويضات المواطنين.. العقبة الأخيرة في المشروع شركة مساهمة للمشروع.. وبإمكان الحكومة شراء 24٪ من أسهمها بحد أقصى ترسية المرحلة الأولى من مشروع السكك الحديدية العام المقبل من خلال كونسورتيوم

محمود فاروق قالت مصادر حكومية لـ «الأنباء» أن قطاع أملاك الدولة في وزارة المالية انتهى من ملف إعداد التعويضات التي يتعين منحها للمواطنين أصحاب الأراضي والمزارع الواقعة على طريق السكك الحديدية المرزعة أنشائها من الحدود السعودية إلى وسط مدينة الكويت. وذكرت أن هناك رأي حكومي بأن تكون التعويضات التي ستمنح للمواطنين عبارة عن أراضٍ مماثلة في مساحتها للمواطنين المتضررين، مبيحة أن هناك نحو 15 مزرعة في منطقة الوفرة سيتم منح أصحابها أراضي بديلة. وأضافت المصادر أن الجهات المعنية قامت بعملية مسح وتقييم بالتعاون مع مستشارين عالميين وذلك لتقييم المنشآت المرخصة القائمة في حدود كل مزرعة وذلك بهدف التعويض المادي للملاكها، متوقعة أن يتراوح حجم التعويضات المادية



النفطية سيتراوح بين 30٪ و40٪ حسب طبيعة كل مشروع والباقي من البنوك المحلية والأجنبية». وتهدف الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة إلى تحقيق «طاقة إنتاجية من النفط الخام في الكويت بشكل ثابت حول 4,75 ملايين برميل يومياً بحلول 2040»، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للكويت حالياً نحو 3,15 ملايين برميل يومياً. وأشارت إلى أن لدى القطاع النفطي خطة استثمارية طموحة جار تنفيذها وهناك المزيد من الفرص المستقبلية الواعدة التي بإمكان القطاع الخاص تقديمها أو المشاركة بها في الصناعة عند تنفيذ هذه الخطة، حيث يبلغ إجمالي المتوقع صرفه 35 مليار دينار خلال السنوات الخمس المقبلة، ويهدف القطاع إلى تمويل الجزء الأكبر من البنوك لهذه الخطة الاستثمارية. وشدد على أن تمويل المشاريع سيكون خارجياً، بهدف «البترو» الاستغلال الأمثل لموارد الدولة، وأضافت «تحدث اليوم عن مشاريع

عقد مع شركة بريطانية لتقديم دراسة تحسين برنامج تمويل المخاطر 60٪ إلى 70٪ ستمول من البنوك المحلية والخارجية

أحمد مغربي علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن مؤسسة البترول الكويتية تعقدت مع شركة الوطني للاستثمار لتقديم دراسة حول خيارات التمويل المثلى لمشاريع المؤسسة الاستراتيجية ضمن الخطة الخمسية التي تمتد إلى 2040، مشيرة إلى أن العقد يمتد إلى 3 سنوات وتم توقيع العقد في شهر مارس الماضي بقيمة 168 ألف دينار. وقالت إن «الوطني للاستثمار» مكلفة بتقديم دراسة كاملة حول الجدوى الاقتصادية لتمويل مشاريع «البترو» من البنوك المحلية والخارجية، بالإضافة إلى وكالات ضمان ائتمان الصادرات، وترشيح البنوك لتمويل المناحة المستعدة لتمويل المشاريع الكبرى مستقبلاً. وفي التفاصيل، ذكرت المصادر أن النسبة الأكبر من تمويل استراتيجية القطاع النفطي البالغة قيمتها أكثر من 500 مليار دولار حتى 2040 ستكون من البنوك المحلية والأجنبية، فأثقت: «التمويل الذاتي للمشاريع